السعودي أولاً

مع تقديرنا واحترامنا وشكرنا لأخوتنا المقيمين لجهودهم (المدفوعة الثمن) ومساهماتهم في نهضة بلادنا، ومع علمنا أنه ليس لسواد عيوننا، إلا أن شكرهم واجب، لأنه ما من مُصلٍّ إلا وهو يطلب المغفرة، ورغم أننا ما زلنا في حاجة إليهم في بعض المجالات، إلا أنني سأقول: (السعودي أولى ببلاده) وأولى بكل عمل كبيراً كان أو صغيراً، فلن يدوم لهذه الأرض إلا أهلها فقط، أما المقيم فله أهل وأرض ودولة وانتماء مهما كان محباً لنا ولأرضنا، وسيركب أول طائرة تقله إلى بلاده بمجرد تعرض هذه الأرض للفقر أو اختلال الأمن لا سمح الله، ولن يتبقى للوطن إلا شبابه الذين نراهم ملقين على رصيف البطالة يبيعون (شاهي جمر)، ويغسلون السيارات، ويكدون بسياراتهم الخاصة، ويشحذون آباءهم وأمهاتهم قيمة السجائر رغم شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراة التي يحملها الكثير منهم، وبعضهم حصل عليها من أعرق جامعات العالم، وبابتعاث رسمي كلف الدولة الملايين.

السعودي أولى بوطنه، ومن حقه أن تفتح له جميع القطاعات الحكومية والأهلية أبوابها بدون قيد أو شرط، وبدون مماطلة وتعجيز، أما أن نجد مليون عاطل سعودي يتناهبهم الفقر والفراغ والحاجة والقهر والأمراض النفسية والأفكار الهدامة التي قد تؤدي ببعضهم إلى معاداة وطنه وتؤدي بالبعض الآخر إلى المخدرات، في نفس الوقت الذي ينعم ١٢ مليون (أجنبي) بالعمل لدينا، فهذا عيب، عيب كبير على كل خطط السعودة، وعلى كل قطاعات الدولة، وعلى كل رجال الأعمال.

عيب كبير أن تبتعث الدولة أبناءها ليعودوا للعمل على الأرصفة، وساحات

obeikandi.com

التفحيط، وسوق (البطالة)، عيب على الجامعات السعودية أن تتعاقد مع أعضاء تدريس من الخارج، وبيننا واحد ممن يحمل الشهادة في نفس التخصص، عيب على الشركات والمؤسسات أن تتحايل على الأنظمة لتطرد السعودي وتزهده في العمل لديها بكل ما أوتيت من حيلة وقوة.

عيب على كل من يضع شروط الخبرة أمام السعودي لكي يوظفه في وطنه، وهل سيكتسبها أبناؤنا في الخارج مثلاً، أم أنهم يريدون الفرصة لاكتسابها عبر ممارسة العمل وعبر التدريب في وطنهم، لقد تعلم الأجنبي هنا كل شيء، كل شيء، الأطباء الأجانب تدربوا في أجسادنا، والمهندسون الأجانب تدربوا في مشاريعنا، التقنيون والفنيون وحتى الحلاقون والجزارون لم يتعلموا إلا في رؤوسنا، ثم يأتي أحد ليطالب السعودي بالخبرة.

عيب أن نجامل أحداً باسم العروبة والأخوة والإسلام، والعلاقات الدولية وحقوق الإنسان، وأبناؤنا داخل البيت يتضورون جوعاً، وعيب أن تكون خطط التوظيف بعيدة المدى لتخلق بطالة أخرى لكي لا يغضب الآخرون علينا.

عيب أن نجامل المال وأصحاب المال حتى لا يغضبوا ويهددوا وطنهم بالمغادرة بأموالهم، وكأنهم يصنعون الطائرات، أو ينتجون التقنيات، أو يبنون الجامعات ومعامل بحوث النانو، بينما كلنا يعلم أن صناعاتهم صحون بلاستيك وزيوت طبخ بترولية، وتجميع قطع، واستيراد بضائع إلى دبي ثم إدخالها للسعودية لتعفى من الجمارك، وشركات توريد ومقاولات طفيلية تعيش على إنفاق الدولة، ومثل هؤلاء يجب أن نودعهم بحفلة شاي كما قال غازي القصيبي - رحمه الله - لأنه يعلم أنهم لن يفعلوا، لن يتخلوا عن التسهيلات والإعفاءات والإعانات التي يحصلون عليها هنا، ولن يذهبوا باستثماراتهم لدول تلتهم ضرائبها نصف أموالهم.

عيب أن ينفرد الأجنبي بخيرات سوق التجزئة ويحتكرها ويكوِّن الثروات منها ويرسل المليارات إلى بلاده، ويحارب السعودي في رزقه ويجعل منافسته له مستحيلة.

إنني أثق بأن الرؤية ترى أبناءها، وأتمنى أن توجد الحلول الحقيقية الناجعة السريعة، وتتمثل من وجهة نظري، فيما يلي:

١- حصر طالبي العمل من السعوديين وتخصصاتهم.

٢- إلغاء نظام الكفيل للقضاء على التستر.

٣- سعودة جميع القطاعات دون استثناء بشكل غير ملزم في البداية، تكون الأولوية فيها للسعودي بقوة النظام.

٤- توسيع مجالات عمل المرأة.

٥- إلزام الجهات الحكومية وشبه الحكومية بإلغاء شرط الخبرة نهائياً، وأي شروط أو اختبارات أو عوائق أخرى تحول دون توظيفهم، ويكتفى بشرط التخصص فقط في الجوانب الفنية، على أن يكون تدريبهم على رأس العمل، أو بأي أسلوب تراه تلك الجهة، وأخص بالذكر على سبيل المثال لا الحصر، الجامعات السعودية والمستشفيات الحكومية.

٦- إلزام شركات ومؤسسات القطاع الخاص بإحلال السعوديين مكان الأجانب في كافة التخصصات والمستويات الوظيفية، وإنشاء مراكز، أو معاهد، أو أقسام تدريب في كل منشأة حسب احتياجها لتدريب وتعليم الموظفين السعوديين.

٧- إسناد مهمة التوظيف إلى وزارة واحدة، كالخدمة المدنية أو العمل، أو دمجهما في وزارة واحدة باسم وزارة القوى العاملة.

٨- إغلاق، أو دمج، أو تحويل بعض الكليات الجامعية إلى أقسام في بعض التخصصات التي لا يطلبها سوق العمل، وفتح تخصصات جديدة ذات علاقة مباشرة بالمهن والحرف والصناعات.

٩- تنظيم ساعات العمل لتناسب الموظف السعودي، ووضع مراتب وسلالم شبيهة بمراتب الدولة، ووضع حد أدنى للأجور يفي باحتياجاته ويحقق تطلعاته.

١٠- تنظيم العلاقة بين الموظفين السعوديين والمنشآت المختلفة، بما فيها العقوبات

opelkandi.com

الإدارية والمالية، لضمان حقوق الطرفين، وحسن أدائهما.

١١- التشديد في موضوع التزام الموظف بمهام وظيفته، واعتباره عند فشله وبعد أن تتاح له الفرص غير مؤهل للعمل، مما يعفي الدولة من مسؤولية توظيفه.

١٢- إغلاق المنشأة التي يثبت عدم استجابتها أو تلاعبها بالسعودة أو الرواتب فوراً.

١٣- حرمان من يقوم بتصفية أعماله ونقل استثماراته للخارج بدعوى تضرره من هذه الإجراءات من العودة للاستثمار في المملكة مجدداً.

١٤- تدفع رواتب السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى مؤسسة النقد، والتي تقوم بدورها باقتطاع كافة الالتزامات على الراتب من قيمة التأمينات والتقاعد وحسومات العقوبات وغيرها وإيداعها لجهاتها، ثم إيداع صافي الراتب للموظف.

١٥- ربط الحصول على تأشيرة موظف أجنبي بوزارة القوى العاملة لضمان عدم وجود من يشغل الوظيفة فعلاً من السعوديين.

١٦- يمكن تطبيق هذه الخطة خلال عامين كحد أقصى.

openkandi.com